

## الانتخابات الجزائرية والمشروعية الجديدة .....الحسين الزاوي الخليج 23-5-2007

الحسين الزاوي \*

إن التجليات الجديدة للواقع الجزائري، تفرض علينا التسليم بإمكانية انبعاث مرحلة جديدة ونهاية مسار سياسي بأكمله، فالانتخابات التشريعية الأخيرة رسمت بصعوبة باللغة ملامح مسار جديد يسعى إلى لملمة عناصره المتناثرة والقفز على ما بقي من مشروعية مقبلة جمعت منذ الحرب التحريرية ما بين رمزية الكفاح، ومبدأ الانتماء إلى الطبقات الشعبية الكادحة بمعناها الإيجابي السلبي وليس بمعناها الاقتصادي، لأن الخطاب السياسي لجيش التحرير وجبهة التحرير، سعى إلى التنافس حتى حدود المزايدة على رهان الانتماء إلى الطبقة الشعبية، وكان الشعار الذي يتم التأكيد عليه في مختلف المنابر أن الثورة ليست إفراناً لعبقريه شخص أو نخبة بعينها، وإنما هي ترجمة لإرادة شعبية مغلقة تتجاوز المرجعيات والرموز الأبوية التي يمكن أن تدعي امتلاكها.

وإذا كانت بداية المشروعية الأولى التي ما زلنا نعيش تداعياتها، قد تزامنت مع رمزية قتل الأب، كما يسميها المؤرخ الفرنسي "بنيامين ستورا"، والتي وصلت في مرحلة من مراحلها إلى طمس كل أثر من آثار أحد رموز الحركة الوطنية "ميصالي الحاج"، فإن ملامح المشروعية الجديدة، تتميز بالرغبة الملحة في البحث عن رموز جديدة، وعن أبوة مفقودة، وعن نخبة غائبة ومغيبية، فقد سئم الجميع حالة اليتيم وبلغ تمرد وطيش الشباب مداه الأقصى ولم تعد النفوس تمتلك ترف الانخراط في نزوات جديدة. لقد سقطت صورة الشعب الهلامي الذي يدعي الجميع تمثيله والحديث باسمه لإخفاء نرجسيات مريضة، وبدأت ملامح الشعب الجديد الذي يسعى إلى التعرف إلى نفسه انطلاقاً من طبقاته المختلفة ونخبه المتعددة في التشكل، لأن الذي يتحدث عن الشعب بصيغة المفرد لا يتحدث في نهاية المطاف إلا عن نفسه المنعكسة في المرآة المشوهة. هي إذن بداية لمشروعية جديدة لا يزال الخطاب السائد بشقيه الرسمي والمعارض، يوظف قدراته "الشعبوية" من أجل وأدّها وإتلاف تفاصيلها.

لقد راهنت الجزائر المستقلة على صخب ووضوء الجموع، وضحت بالإنسان كقيمة رمزية وثقافية، وسعت كل "الجبهات" إلى المزايدة والتنافس في استقطاب هذه الجموع، بداية من جبهة التحرير الوطني التي استثمرت ميراث الثورة التحريرية، مروراً بجبهة القوى الاشتراكية التي زعمت تمثيل الهوية البربرية والأمازيغية، وصولاً إلى جبهة الإنقاذ التي بالغت واشتطت وادعت الجمع بين دين الشعب وديناه، ووصفته أنه "شعب رسالي"، ووصلت المزايدة على الجموع والحشود البشرية درجة لم يعد معها ممكناً تحقيق مكاسب إضافية دون الوقوع في مزيد من الفوضى والتسيب والانهايار. إنها جبهات عجزت عن بلورة مشروع مجتمع جديد وخلق ديناميكية جديدة بعيداً عن استثارة عواطف الجموع، وشحذ شهيتها الاستهلاكية، من خلال وعدّها بتحقيق تقاسم أفضل للثروة، وتوفير هامش أكبر للاستحواذ الجماعي على الربح البترولي، وبذلك سعت مختلف النخب السياسية التي طرحت نفسها كبديل، إلى الاحتكام لأهواء الشارع ونوازعه. ولم يكن بإمكانها بالتالي أن تطوره وتجعله قادراً على أن يبلور بقدراته الذاتية مجتمعاً مدنياً، تترجمه وتعبّر عنه مؤسسات قارة وناضجة.

جزء أساسي من المشهد الانتخابي الراهن، يعود في بعض تفاصيله الهزلية إلى بداية التعددية العرجاء بعد أحداث أكتوبر/ تشرين الأول 88 من القرن الماضي، حيث أدى الصراع بين مؤسسة الرئاسة آنذاك، وجزء من المؤسسة العسكرية إلى نشوء خريطة حزبية وإعلامية مفتعلة، لا تعبّر عن حقيقة التطور السياسي البطني الذي كان يعيشه المجتمع. وفي بلد لم يكن يملك مرجعية ضامنة لاستقرار المجتمع وديمومة مؤسساته، لم تستطع المؤسسة العسكرية التحكم في انطلاقة اللعبة التعددية، وجاء تدخلها بعد ذلك غير موفق، وأفقدتها الكثير من هيبته وكاد يحولها إلى مجرد هيئة أمنية بسيطة من دون روح سياسية. وعندما سعت النخبة العسكرية الجديدة إلى أن تؤسس لمسافة جديدة تفصل بينها وبين جيل الرواد المنحدرين من جيش التحرير الوطني من خلال إعادة الصلاحيات المعهودة لمؤسسة الرئاسة، على الأقل من أجل إسكات الألسنة التي تتهمها بالتحكم في خيوط اللعبة السياسية عن بعد، اتضح بعد فترة قصيرة من مرض رئيس الجمهورية أن مؤسسة الرئاسة لا تستطيع بمفردها أن توجه وتضبط عقارب السياسة الوطنية. ورغم أن النموذج التركي الذي تلعب فيه المؤسسة العسكرية كضامن لاستقرار مؤسسات الدولة ظل حاضراً في أذهان قسم كبير من السياسيين، إلا أن المشهد العام للساحة السياسية لم يصل إلى مستوى من النضج يمكن معه، إنجاز تقاسم للأدوار يؤدي بموجبه كل طرف ممثل في الأحزاب والرئاسة والمؤسسة العسكرية، دوره بطريقة احترافية محترمة. وتأسيساً على ما سبق، نلاحظ أن الجميع يبحث عن الخلل عند الطرف الآخر، ليحمله المسؤولية الكاملة أو جزءاً منها على الأقل،

لكن لا أحد يبحث في تفاصيل النسق الموصل الذي يجر خيوطه العنكبوتية منذ المراحل الأولى لاندلاع الثورة التحريرية. وبالتالي فكل مؤسسة تفترض في نفسها، القدرة على رسم السياسات الخاصة بالأطراف الأخرى وترى نفسها معنية بتنصيب القيادات المنفذة لها، لكن الذي يضع البرامج السياسية للآخرين يفترق في الغالب لسياسة واستراتيجية مستقلة. أجل كل شيء تنتهي صلاحيته في الجزائر ما عدا السياسيين، فهم يعتقدون أن حاجة المجتمع إليهم تظل قائمة مهما بلغ حجم التغيرات التي يشهدها الواقع. ومن ثم فمبدأ التقسيم لا يخضع للاعتبارات الاقتصادية فقط، لكنه يحدد بشكل غير معلن النشاط السياسي ويتحكم في تسيير المرفق العام.

ومثلما أن السلطة راهنت على نسبة مشاركة مرتفعة في الانتخابات الأخيرة لتحافظ على جزء من مشروعيتها العتيقة، فإن الطبقة السياسية هي الأخرى، إضافة إلى النخب الإعلامية، لم تقرأ النتائج بطريقة موضوعية بقدر ما عملت على تحليل ضعف المشاركة، لأنه لا يعينها من الممارسة السياسية برمتها سوى العزف على وتر "الشعبوية" وتمجيد الجموع. ومن أجل مقارنة أفضل لعناصر المعادلة التي نتحدث عنها، نسمح لأنفسنا في هذا المقام بقراءة سريعة لنموذجين من التعليقات التي وردت في الصحف الجزائرية بصدد الحدث الانتخابي، حيث نجد في الصفحة الأولى لإحدى الصحف الناطقة بالعربية، العنوان التالي "برلمان جديد بشرعية مبتورة"، وكأن المجتمع الجزائري حسم أمر شرعيته في كل المجالات ولم يبق إلا هذا البرلمان الجديد. وفي الصفحة نفسها نعثر على مغازلة للجموع تحت عنوان عريض "النسر السطايفي يخلق عالياً في سماء الكرة العربية". وفي العدد نفسه وصف أحد المعلقين، العزوف وعدم الإقبال على صناديق الاقتراع وضعف المشاركة، بأنها عصيان سياسي يمارسه الجزائريون. وفي جريدة أخرى ناطقة بالفرنسية نجد وصفاً مماثلاً ومعبراً عن ذهنية قسم واسع من الجزائريين، حيث ورد في عنوان المقال الافتتاحي: "في التشريعات المقاطعة "انتخت".." وعن مقابلة كرة القدم نجد المغازلة نفسها "إنهم أبطال، هؤلاء السطايفيون...". والتحليلات نفسها تتكرر داخل الجريدة من مثل "65 في المائة من الجزائريين غير موجودين"، لقد "قاطعوا التحالف وانتخبوا التفاهم".

صفوة القول، إن الخطأ لا يكمن في وصف الحدث؛ فالقاصي والداني من سلطة ومعارضة وملاحظين أجنب، شاهدوا الحدث ولا ينتظرون إعادة وصف له ولا تقديم تحليلات أصبحت مستهلكة تلوكها أجهزة الإعلام والفضائيات. كما أن الجديد لن يستخلص بالتأكيد، من التصريحات التي تنتقد السلطة، لأن زهاء 33 مليوناً من الجزائريين ينتقدون السلطة بمن فيهم الأطراف الموجودة في السلطة، ويكفي أن توفر منبراً إعلامياً بسيطاً لتجد الجزائريين ينطلقون من كل حذب وصب لتقديم أكثر الصور قتامة حول الوضع الداخلي، فالشيء الذي يشترك فيه كل الناس لا يصبح امتيازاً بأي حال من الأحوال.

ما يحدث في الغالب أن الجميع يتحدثون عن استبدال سياسيين بنظراء آخرين لهم، ولا أحد يسأل عن كفاءة السياسي الجديد، الذي يطرح نفسه بديلاً، ولا أحد يجرؤ على التصريح أن المجتمع الجزائري يعيش حالة من التردّي لا مثيل لها، وعلى جميع المستويات، إضافة إلى تراجع رهيب في سلم القيم.

إن الجواب الأساسي الذي قدمه الناخبون والممتنعون على السؤال الانتخابي للسلطة يكمن حسب زعمنا في أنهم يريدون مشروعية جديدة، فالذين انتخبوا حاولوا أن يؤكدوا بطريقتهم الخاصة على أهمية حماية السلم الأهلي، وضرورة إحداث التغيير المنشود بطريقة سلسة وهادئة، والذين قاطعوا اختلفوا وتفرقوا شيعاً، بعضهم يرفض أن يتحول إلى متفرج ويصر على أن يبقى لاعباً داخل رقعة السياسة، وجانب آخر منهم تمنعهم مصالحهم وامتيازاتهم السوقية والسلعية عن الاهتمام بالشأن السياسي، لأنهم سيظلون مستفيدين مهما تغيرت الوجوه وتبدلت السياسات، أما الأغلبية الساحقة المتبقية سواء الفقيرة أو التي تتمتع بالفقر، فستظل تربط مشاركتها السياسية بحجم استفادتها من ريع الدولة، وبما أن الخطر الأمني بدأ في التراجع فإن حجم الالتزام يكون بمستوى سخاء الدولة. والثابت في كل هذا أن المجتمع الجزائري ليس مسؤولاً عن مثل هذه السلوكيات وإنما النخب السياسية المتعاقبة التي ظلت تبحث عن مشروعيتها انطلاقاً من صياغة خطاب أجوف يسعى إلى استمالة الجموع وليس إلى بناء مجتمع متوازن يمجّد قيم العلم والعمل هو المسؤول عن هذه التظاهرات التي قد لا يوافقنا البعض في اعتمادها، ولكننا نتمسك بمضمونها لاعتقادنا أنها ترسم المشهد بدون مساحيق، فالذي يزرع الريح يحصد العاصفة، لقد سقطت المشروعية القديمة مع الانتخابات الأخيرة، فهل ستنتهز السلطة هذه الفرصة التاريخية لتصحيح المسار من أجل بناء مشروعية الكفاءة والاستحقاق؟ علينا أن نتحلى بقدر قليل من الصبر ونترك المستقبل القريب ليحينا عن هذا السؤال حتى وإن كانت العناصر الأولى للإجابة لا تدعو إلى التفاؤل.

في ختام إجابته عن سؤال: لماذا لم أنتخب؟، في سياق مقال نشرته إحدى الصحف الوطنية "الواسعة الانتشار" يوم السبت 19 مايو/أيار، تساءل عبد الحميد مهري قائلاً: "متى يدرك المسؤولون وأصحاب القرار أن معطف نظام الحكم لم يعد يتسع للمجتمع الجزائري اليوم؟"، وتساؤله يمثل نقطة محورية في فهم تفاصيل الصورة العامة للممارسة السياسية التي تشهدها الجزائر، لكن المعطف لم يسبق له أن اتسع في يوم من الأيام بل إنه ما انفك يضيق، وحينما يتسع أحياناً، وياحتشام شديداً، فإن ذلك يتم وفقاً لقواعد لعبة مغلقة، أسهم مختلف رموز الثورة التحريرية، وإن بدرجات متفاوتة في صناعة أفعالها.

إن الجيل الجديد الذي يشترك قسم كبير منه في نبذ "الشعبوية" و"المساواتية" العمياء يدعو الرواد

ويستحثهم من أجل الإسهام في وضع قواعد ممارسة سياسية جديدة تسمح بقيام نظام جديد وفق مشروعية جديدة، ولعل البداية تكمن في فضح، ليس فقط المشهد السياسي القائم، بل كذلك المشهد الإعلامي الراهن الذي يقتات على أكثر الخطابات "الشعبوية" رداءة، وتتحول فيه وسائل الإعلام إلى مناير للمزايدات والسمسرة. لقد انطلقت التعددية السياسية بطريقة عرجاء، وتشكل المشهد الإعلامي وفقاً لاستراتيجيات غامضة. وعليه فإن الإنسان الجزائري يطمح أن يكون حدث 17 مايو/أيار الجاري نقطة تحول جديد وليس محطة جديدة للرفض السلبي للواقع، انطلاقاً من مشاريع ليست لها قدرة على الاستفادة من أخطاء وهفوات الماضي.

\* كاتب جزائري